مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية
Eissn :2600-643x Issn : 2353-0529
المجلد 10 / العـدد: 2 (2022)، ص: 7-47

أزمة الحضارة المعاصرة وتأثيراتها على الدولة والمجتمع في الجزائر

أ.د. مصطفى فلاح[1]

[1]قسم علم الاجتماع (جامعة الجزائر2)

safirmhamed@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/04/26 تاريخ القبول: 2022/05/17 تاريخ النشر:2022/06/02

" العمالقة وحدهم، هم الذين ينقذون العالم من نكسة كاملة، وكذلك نحن، نحن الذين نهتم بالحضارة ، علينا أن نتعملق، علينا أن نوثق أنفسنا بحضارة أقوى وأعظم، مثلما يفعل الفولاذ للعالم ".

" هـ . ج . ولز" من كتاب " لاعب الكروكيت"

الملخص:

لقد خلقت الحضارة المعاصرة العديد من الانجازات العلمية والثورة التكنولوجية في الفضاء الغربي حيث ساهمت الحضارة الغربية في تحقيق نتائج عديدة مثل فتح آفاق جديدة ، عبر الإكتشافات المتنوعة : برا وبحرا وجوا، وسبر أغوار الجسم والنفس ، وطرح مناهج دقيقة في البحث العلمي ، وتجارب مفيدة في التسيير الإداري والسياسي. لكن رغم كل هذه النتائج يعيش الإنسان في الغرب، وفي البلدان المقلدة للنموذج الغربي مثل الجزائر في أزمات متنوعة ومتعددة التي تعد من إفرازات الحضارة الحديثة. هذه الإفرازات كان تأثيرها سلبا على حياة الإنسان والبيئة.

تناولت هذه الورقة فحص وتحليل أهم الأزمات في بلادنا وهي الأزمة السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والعمرانية، والمائية. واعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يستخدم الأرقام الإحصائية ووصف الواقع.

كما تناولت هذه الورقة أيضا محاولة بناء نموذج تصوري لكيفية الخروج من الأزمات الحالية وهو يتضمن مجموع الحلول الممكنة التي يراها الباحث مناسبة في المجال السياسي، والإجتماعي، والإقتصادي، والعمراني، والمائي، والتربوي والثقافي.

وفي الأخير، اختتمنا هذه الدراسة بالخلاصة وأهم التوصيات الضرورية التي من الواجب اتباعها.

الكلمات الدالة: الحضارة المعاصرة، أزمات الحضارة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)، التشخيص والعلاج.

Abstract :

Contemporary civilization has created many scientific achievements and technological revolution in Western space, where Western civilization has contributed to achieving many results such as opening new horizons, through, various discoveries land, sea, and air, probing the depths of the body and soul, offering accurate methods in scientific research, and useful experiments in management, administrative and political. But despite all these results, man lives in the West, and in countries that imitate the Western model, such as Algeria, in various and multiple crises, which are a byproduct of modern civilization. The secretions had a negative impact on human life and the environment.

This paper examined and analyzed and analyzed the most important crises in our country, namely the political, economic, social, urban and water crises. We relied on the descriptive analytical approach that uses statistical members and describes the reality.

This paper also dealt with an attempt to build a conceptual model for how to get out of the current crises, which includes the sum of possible solutions that the researcher deems appropriate

in the political, social, economic, urban, educational and cultural fields.

Finally, we concluded this study with a summary and the most important recommendations that must be followed.

Key words: modern civilization, the crisis of civilization (political , economic , social , environmental), diagnostic and solution.

أ.د. مصطفى فلاح

مقدمة:

إن من يدرس علاقة الإنسان بالحضارة المعاصرة وأثارها عليه وعلى بيئته يخرج بنتائج تبعث على التفاؤل والاستزادة منها، ونتائج أخرى تثير الرعب للإنسان وحضارته بسبب هذه المخاطر التي مست حياته في العديد من النواحي : السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية والنفسية من جهة وعلى بيئته التي يعيش فيها مثل المناخ والهواء والموارد الطبيعية كالماء والغذاء وغيره من جهة أخرى، حيث أصبحت هذه الحضارة توصف بـ " **حضارة الأزمات**" أو "**أزمة الحضارة**".

وفي الحقيقة أصبحنا نقرأ و نسمع ونشاهد للكثير من الأزمات التي هي من مخرجات هذه الحضارة وهي ذات طبيعة مختلفة أغلبها ومصدرها الإنسان المادي المتهور و اللامبالي، أولها خاصة بجسم الإنسان كأزمة القلب والمخ والأعصاب، و من أبرزها أزمة كوفيد19 التي انتشرت في كل بلدان العالم اليوم، وثانيها خاصة بالنفس كالقلق والوسواس القهري والاكتئاب، وثالثها خاصة بالاقتصاد كالأزمة المالية والديون والتضخم، ورابعتها سياسية تخص الدول كالأزمة السورية والليبية واليمنية والجزائرية. وخامستها خاصة بالبيئة كأزمة المياه والمناخ واستنزاف الموارد

الطبيعية. وهناك أزمات أخرى لا تنتهي مثل أزمة العلوم كأزمة الفلسفة وعلم الاجتماع وأزمة الوعي والفكر والأخلاق و التربية و القيم...الخ.

وعليه فإن الإحساس بالأزمة الذي يعتبر أول الطريق إلى معالجتها، أصبح من المسلمات التي بدأ يلحظ الإنسان آثارها هنا وهناك، كنتيجة للإصابات والنكبات المتوالية وفهم تشكلها في تضاريس الواقع الحضاري بكل منحنياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية..الخ. وبالتالي فإنها تحتاج إلى تحليل ووعي، إذا ما ابتغينا مساهمة حقيقية في الغد الأفضل[1].

ولعل أول الطريق **لوعي الأزمة**، محاولة اكتشافها، ومعرفة أعراضها، ومن ثم تحديد أسبابها، ورسم الطريق إلى الخروج منها، ولا يأتي هذا إلا بالتقويم الصحيح، والنقد الجريء، والمراجعة الأمينة، واستكمال شروط التوبة، والتصميم على عدم العود، والإقلاع من جديد[2].

ونظرا لأهمية موضوع "**الأزمة**"، كان ولا يزال العلماء كل حسب تخصصه منكب على دراستها في مختلف الأزمنة والأمكنة، وفي مختلف البلدان و التخصصات العلمية كالفلسفة وعلم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإعلام وغيرها بمختلف المقاربات المنهجية وهذا لتحقيق هدفين أساسيين : إما المعرفة والاستنارة والوعي بها أو بغرض تحقيق المنفعة أي بمعنى الوقاية من الأزمة وعلاجها.

وفيما يلي نذكر البعض منها كالتالي:

1- الأديان السماوية: اهتمت الأديان السماوية (اليهودية، النصرانية، الإسلام) والرسل والأنبياء وأتباعهم بعدة أزمات مثل: الشرك، الكفر، الإلحاد، الظلم، الجفاف، والأمراض والأوبئة.

2- الفلسفة: اهتمت الفلسفة بمشاكل التنظيم السياسي للمجتمعات بداية من فلاسفة اليونان ثم المسلمين وأخيرا فلاسفة أروبا بداية من عصر النهضة حتى اليوم.

3- الأدب: اهتم الأدباء بأزمات مجتمعاتهم السياسية والإجتماعية مثل الفقر والظلم والإستبداد ومحاربة الإستعمار في مختلف البلدان.

4- التاريخ: اهتم المؤرخون بدراسة الأزمات الماضية (حروب، أوبئة، جفاف...) لتوعية المجتمعات وأخذ العبرة لتفادي تكرارها في العصر الحالي.

5- علم النفس: اهتم علم النفس على دراسة الأثار النفسية للأزمة التي تتخذ أشكالا متعددة كالإرتباك والقلق والتوتر والوسواس والإكتئاب والخوف.

6- علم الإجتماع: اهتم علماء الإجتماع بالأزمات السياسية والإجتماعية في المجتمع مثل الصراع، والإنتحار، والبطالة، والفقر، والجريمة.

7- علم القانون: اهتم علماء القانون بالتشريع لمحاربة الأزمات التي تحدث في المجتمع وسن القوانين الفعالة التي تهدف للوقاية منها ومحاربتها.

8- علم السياسة : اهتم علم السياسة بدراسة ومعالجة الأزمات الداخلية التي تحدث داخل الوطن والخارجية التي تحدث مع بقية الدول الأخرى.

9- العلوم الطبية: اهتمت العلوم الطبية بكافة الأمراض والأوبئة الفتاكة.

ولذا يرى الباحث من خلال ما سبق أن تعدد أنواع الأزمات يتطلب إعداد فرد أي كان لديه القدرة على تفهم هذه الأزمات(أسبابها-واقعها-نتائجها المستقبلية) واتخاذ القرار المناسب للحد من تصاعدها بأسلوب علمي وموضوعي.

ونظرا لأهمية الموضوع وحساسيته تهدف هذه الورقة لتسليط الضوء وفحص أهم الأزمات الجزائرية ومن ثم اقتراح نموذج تصوري للوقاية منها ومعالجتها ويشمل على الأبعاد التالية: البعد السياسي، والإجتماعي ، والاقتصادي، والعمراني، والمائي، والتربوي والثقافي.

أما أهمية هذه الورقة، فتتمثل في إبراز أهمية دراسة "الأزمات" أيا كان نوعها في العلوم الإنسانية والإجتماعية، ومن ثم تغطية النقص الملحوظ في هذا المجال الذي يتجلى في غياب معالجة هذا الموضوع في الملتقيات والدراسات والأطروحات الجامعية، وذلك بغية الاستزادة من معارفنا أو الاستفادة منها في معالجة الواقع.

وتسعى هذه الورقة للإجابة على الأسئلة التالية:

-ما هو مفهوم الأزمة ؟

- ماذا يعني مفهوم الحضارة والحضارة المعاصرة؟

-ما هي أهم الانعكاسات الناجمة عنها على مستوى الأفراد والمجتمعات والدول؟ ما هي أسباب تشكلها؟ في ماذا تتمثل مظاهرها؟ وما هي أهم مخاطرها على مستوى المجتمع والأفراد والدولة في الجزائر؟

-ما هي أهم الحلول التي يجب إتباعها للخروج من الأزمات المتعددة التي أفرزتها الحضارة المعاصرة و نعيشها اليوم في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الأسئلة قسمنا هذا المقال إلى المحاور التالية:

1-مفهوم الأزمة في اللغة والإصطلاح.

2-مفهوم الحضارة والحضارة المعاصرة.

3- مظاهر أزمة الحضارة المعاصرة.

4-انعكاسات أزمة الحضارة المعاصرة على الدولة والمجتمع في الجزائر.

5- الحلول المقترحة لمعالجة الأزمات في الجزائر.

1- مفهوم الأزمة:

كلمة "**أزمة**" ليست حديثة العهد. فقد عرفت الكلمة منذ العهد الإغريقي في القرن الرابع قبل الميلاد، بمعنى نقطة التحول الحرجة في حياة المريض، واستخدمها العرب كذلك بنفس المعنى. وفي القرن السادس عشر شاع استخدام

هذا المصطلح في المعاجم الطبية، وتم اقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على ظهور مشكلات إجتماعية خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وتم استعمال المصطلح بعد ذلك في مختلف فروع العلوم الإنسانية وبات يعني مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء[3].

1-1-مفهوم الأزمة في اللغة:

تفيد كلمة الأزمة في اللغة العربية معنى الضيق والشدة، يقال أزمت عليهم السنة أي: اشتد قحطها ، وتأزم أي أصابته الأزمة. وكلمة أزمة باللغة الأنجليزية هي Asthma وتعني نفس المفهوم الطبي. وعلى الرغم من أدبيات بحوث السلام استخدمت كلمة Crisis إلا أن المعنى الطبي هو الغالب في التسمية من ناحية المضمون لا من ناحية الإسم.

2-1-تعريف الأزمة في الإصطلاح:

عرفت الأزمة في الإصطلاح بتعريفات متعددة، معظمها يشير إلى صفاتها وخصائصها، ومن ذلك: أنها"موقف وحالة وعملية وقضية يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانلت الإدارية(دولة، مؤسسة، مشروع، أسرة) تتلاحق فيها الأحداث باحوادث وتتداخل وتتشابك معها الأسباب بالنتائج ويفقد معها متخذ القرار قدرته على الرؤية للوهلة الأولى[4].

كما عرفت بأنها: فترة حرجة أو حالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة وتنطوي في الأغلب على أحداث سريعة وتهديد للقيم أو للأخلاق التي يؤمن بها من يتأثر بالأزمة[5]. وعرفت أيضا بأنها خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله، ويهدد الإفتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام [6].

ومصطلح الأزمة يشير إلى خلل جوهري في المسيرة العادية للفرد أو الجماعة أو المنظمة بسبب موقف أو حدث غير متوقع، فيصبح متخذ القرار

بسبب تلاحق الأحداث وتشابكها مع الأسباب والنتائج عاجزا عن السيطرة، وتصبح القرارات في ظروف من عدم التأكد لقصور المعرفة[7].

2-مفهوم الحضارة والحضارة المعاصرة:

إن مفهوم الحضارة كما تعارف عليها الباحثون في علوم الحضارة تعني العمران والإنتاج الثقافي والنظام الاجتماعي. ولقد عرفها ابن خلدون بأنها:" أحوال عادية زائدة على الضروري من أحوال العمران زيادة تتفاوت بتفاوت الرفة وتفاوت الأمم في القلة والكثرة تفاوتا غير منحصر"[8]. أو هي كما عرفها ول ديوارنت: " نظام اجتماعي يعين الإنسان على الزيادة من إنتاجه الثقافي"[9]. وقد درس بعض الباحثين التعريفين واستخلص منهما أن الحضارة هي: " مدى ما وصلت إليه أمة من الأمم في نواحي نشاطها الفكري والعقلي من عمران وعلوم ومعارف وفنون وما إلى ذلك، والترقي بها في مدارج الحياة ومسالكها، حتى تصل إلى الغاية التي تواتيها بها أحوالها وامكاناتها المختلفة"[10]. وأخيرا يعرفها "اشفيتسر" بصورة عامة فيقول:" إن الحضارة هي التقدم الروحي والمادي للأفراد والمجتمعات على السواء"[11]. أما الحضارة المعاصرة فتعني عند جل العلماء والباحثين هي تلك الحضارة التي بدأت خلال القرنين الماضيين في أوروبا وأمريكا والاتحاد السوفياتي وتشمل السياسة والقانون والعمران والصناعة والنقل والتكنولوجيا وتقنيات الاتصال وغيرها والتي أحدثت تغير كبير على مستوى حياة الأفراد والمجتمعات.

وما نستخلصه من التعاريف السابقة، أن للحضارة تأثير على مجالين: المجال الأول هو الجانب الإنساني للإنسان في الحياة كالعقائد والأفكار والسلوك والقيم والقوانين والفنون والآداب...الخ، ومجال المدنية هو وسائل الحياة المادية، كوسائل النقل، وآلات الإنتاج، وطريقة صنع الدواء، وعلاج المرضى، واستخراج البترول...الخ[12]. ولكي تكون الحضارة كاملة يشترط فيها أن تراعي حياة الإنسان ومتطلباته المادية و الروحية والعقلية والنفسية من جهة و المحافظة على الكون

الذي يعيش فيه كالأرض والبحر والهواء من جهة أخرى. أما إذا كانت تسبب عراقيل في حياة الأفراد والمجتمعات بصفة دائمة فتصبح ناتجة لأزمات ذات أبعاد مختلفة.

3- مظاهر أزمة الحضارة المعاصرة:

قبل أن نبدأ بعرض مظاهر أزمة الحضارة المعاصرة علينا أن نقر بأن هذا المفهوم الثقيل المكون من كلمتين "الأزمة" و " الحضارة المعاصرة" قد احتل مكانة كبيرة في الأدبيات الفلسفية والاجتماعية عند الفلاسفة وعلماء الاجتماع الغربيين والعرب ولدى الباحثين في كل بلدان العالم تقريبا، الشيء الذي يدل بأن هذا المفهوم يعد وظيفة منهجية أساسية في التحليل للأوضاع السياسية والاجتماعية لكل مجتمع.

وفي هذا السياق، تحمل أزمة العالم المعاصر بتجلياتها المتعددة أبعاد أزمة حضارية كبرى تشكل خطرا حقيقيا على مستقبل الإنسانية التي بدأت حوالي العام 1500 صارت نظاما عاجزا عن مواجهة التحديات.

وإذا كانت الإشتراكية في الاتحاد السوفيتي والرأسمالية بأمريكا أيدتا استقلال دول العالم الثالث، إلا أن الإشتراكية ساهمت في خلق أنظمة ديكتاتورية عبر العالم ، أما الرأسمالية وإن كانت قد خلقت جميع الوسائل التي تسمح بحل جميع المشاكل الكبرى لجميع الشعوب على مستوى العالم إلا أن المنطق الذي يحكمها بين عكس ذلك[13].

ولقد اعتبرت "مدرسة فرانكفورت" التي أنشأت في الربع الأول من القرن الماضي بواسطة أدورنو وهوركماير وهابرماس وماركيوز وغيرهم، كمخبر للدراسات النظرية والتجريبية للمجتمع الغربي آنذاك، حيث كشفت أزمات الأنظمة الغربية وما صاحبها من ديكتاتوريات وحروب واغتراب والتعدي على حقوق الإنسان وقمع الحريات وسيطرت النظام الإقتصادي الرأسمالي المبني على الربح الوحشي.

وابتكرت هذه المدرسة الكثير من المفاهيم مثل مبرزة مساوئ الحضارة المعاصرة: التشيئ والاغتراب - الانسان ذو البعد الواحد- القهر التقني- صناعة الثقافة سيطرة الاعلام على العقول- وغيرها. كما خلص"ماركيوز" في مقولة هامة إلى أن طبيعة الحياة الرأسمالية المحافظة أو الماركسية، وضعت قيودا عديدة على الفكر الإنساني...وسعى إلى اكتشاف البدائل الفعلية للمجتمعات الغربية [14].

ويمكننا تقسيم أزمات الحضارة الغربية وفقا لمدى علاقتها بالعالم الخارجي على النحو التالي:[15]

1-أزمات عالمية لها تأثير محلي: غالبا ما تنجح الدول الكبرى في نقل أزماتها إلى الدول التي تدور في فلكها.

2-أزمات محلية فقط: وهي الأزمات التي لا يتعدى تأثيرها حدود الدولة بل يقتصر على قطاع محدود منها ولا يمكن ترحيلها إلى الخارج ولذلك فهي تعالج في إطار محلي داخلي فقط.

و هذا ما يؤدي بنا إلى الوصول لاستخراج أبرز الأزمات العالمية التي أفرزتها الحضارة المعاصرة في هذه الورقة وهي كالتالي:

3-1-انقسام العالم إلى معسكرين وتداعياته على بلدان العالم:

كان من أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية، هو ظهور كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، كأكبر قوة مهيمنة على العالم. إلا أن الاختلاف الذي جمع بينهما في فترة الحرب العالمية الثانية يزول وظهر لنا صراع إيديولوجي بين الطرفين أدى إلى انقسام العالم إلى كتلتين كتلة شرقية اشتراكية وكتلة غربية رأسمالية، وأصبح العالم مسرحا لحرب وصفت بأنها " حرب باردة"، لأنه استعمل فيها شتى الوسائل ما عدا المواجهة المباشرة بين الطرفين حيث أن كل معسكر كان يسعى من أجل نشر إيديولوجيته عبر العالم، فالاتحاد السوفيتي الذي نادى بفكره الاشتراكي " الداعي إلى وضع كل السلطات بيد الدولة من أجل

تحقيق العدالة الاجتماعية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد دعت بفكرها الديمقراطي الليبرالي إلى حرية العمل واقتصاد السوق ورأس المال[16]. فالمعسكر الغربي يتهم النظام الاشتراكي في العالم بالاستبداد والطغيان وبأن نظم الحكم فيه تناهض بطبيعتها فكرة الحرية. ويؤكد أنه لا قيام للحرية بدون الاعتراف بحق الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وأنه طالما أن نظم الكتلة الشرقية تقوم على إلغاء هذه الملكية فلن تقوم للحريات قائمة. ويرى أن الأوضاع السياسية والقانونية في النظم الشيوعية هي المسئولة عن انهيار الحرية: وسبب ذلك عدم تسليم هذه النظم بأية معارضة، واحتكار الحزب الشيوعي النشاط السياسي، وهم يرون أن هذا الاحتكار يهدد مبدأ السيادة الشعبية، ويحرم الشعب من حقه الأصيل في اختيار حكامه، كما وأن إنكار المعارضة السياسية يعطل النظم الديمقراطية. يضاف إلى ذلك أن النظم الشيوعية عامة تنكر المبادئ القانونية التقليدية وأهمها سيادة حكم القانون ومبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء مما يؤدي حتما إلى أن تضيع سيادة القانون ، وهي إحدى دعامات الحرية[17].

وخلف صراع الثنائية القطبية بين المعسكرين نتائج سلبية للغاية على دول العالم الثالث كونها كانت مسرحا لأزمات تلك الصراعات، ويبقى أخطر الانعكاسات هو التمزق السياسي الذي عانت منه بعض دول منها: الكونغو، كوريا، الهند، قبرص...وما يلاحظ أيضا أن معظم بلدان العالم الثالث بقت تابعة لإحدى المعسكرين سياسيا واقتصاديا وحتى عسكريا ولم يتسنى لها الخروج من التخلف بسبب عدم الدعم الفعلي لها من قبل هذين المعسكرين خصوصا في مجال نقل التكنولوجيا ، فبالرغم من توفر هذه البلدان على المواد الطاقية والمعدنية مثل البترول والغاز والحديد ...إلا أنها بقت عاجزة على صناعة منها أدوات أو أجهزة مصنعة.

والعالم اليوم أصبح مع مطلع هدا العام 2022 أمام حرب عالمية ثالثة بسبب الأزمة الأوكرانية نتيجة الصراع القائم بين روسيا وحلف الناتو. روسيا التي تريد أن تحتفظ بأوكرانيا وتعتبرها تابعة لها أما أمريكا وبلدان حلف الناتو فذهبوا عكس ذلك. وما يستنتج من هذا هو أن أزمة الصراع بين القطبين العالميين من أجل سيادة العالم ما تزال قائمة وتنذر بالخطورة في المستقبل.

3-2-الأزمات الاقتصادية لدول العالم المتقدم:

كانت وما تزال معظم الدول المتقدمة مصدر للأزمات الاقتصادية والتي سرعان ما تنتقل عدوى هذه الأزمات إلى بقية بلدان العالم الثالث. لقد انطلقت كل نظريات وأراء الاقتصاديين في هذا العصر من أن الأساس في الاقتصاد هو التوازن والاستقرار، وأن الاستثناء هو الأزمات، لكن وتيرة الأزمات الاقتصادية المتكررة وتلاحقها عالميا تعارضت مع ذلك حتى أصبحت القاعدة هي الأزمات والمشاكل الاقتصادية ، وصار الاستثناء هو الاستقرار وهذا لما شهده تاريخ العالم المتقدم من أزمات اقتصادية متتالية لا تنتهي أبرزها في سنوات 1929،1987،1997،2008. والمستقبل القريب والبعيد المجهول يخبئ لنا عن أزمات أخرى لا ندري كم تبلغ مخاطرها على الدول والمجتمعات.

ولم تقتصر تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول الكبرى المتقدمة، بل شملت دول أخرى نامية على اعتبار أنها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وتربطه علاقات اقتصادية، ومن المؤكد أن درجة تأثيرها يختلف بين دولة وأخرى على حسب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي سنة 1989 انهارت معه معظم البلدان الاشتراكية عبر العالم حيث تأثرت اقتصاديا وتم غلق العديد من المصانع للدولة بسبب الإفلاس الاقتصادي وتسريح العمال مما نجم عنه أزمات اجتماعية مثل البطالة وضعف القدرة الشرائية وارتفاع المديونية ونشوب الاحتجاجات

الاجتماعية في عواصم بلدان العالم الثالث. هذه الأسباب أدت بدول النظام الرأسمالي وعلى رأسها الولايات المتحدة بمحاولة تعميم النظام الرأسمالي على الدول المتخلفة وعولمة اقتصادها المتعثر عبر مجموعة من المبادئ الليبرالية المتوحشة لضمان امتداد جذورها في هذه البلدان والتي أخذت أشكال متعددة كخوصصة مؤسسات الدولة والقطاعات الحيوية وتشجيع القطاع الخاص وأصحاب رؤوس الأموال. وفتح الأسواق وترك الأسعار للعرض والطلب. وهذا معناه ربط اقتصادها بالنظام الرأسمالي الغربي الأمر الذي يترجم بجملة من الانعكاسات السلبية على اقتصاد هذه الدول وتكون المتضرر الأكثر بطبيعة الحال كغلق العديد من المصانع بسبب الإفلاس الاقتصادي وتسريح العمال مما نجم عنه أزمات اجتماعية مثل البطالة وضعف القدرة الشرائية وارتفاع المديونية.

3-3-أزمة النمو الحضري في العالم وأثره في استنزاف الموارد الطبيعية:

لقد ازداد عدد سكان الحضر في العالم بأربع مرات في خلال نصف قرن حيث كان يقدر بـ 750 مليون سنة 1950 ليصبح 3.17 مليار من مجموع 6.45 مليار ساكن سنة 2005 وستزداد نسبة نموهم خلال كل سنة بـ 1.78% ليبلغ 5 مليار بنسبة 62% من مجموع السكان الذين يصل عددهم إلى 8.1 مليار ساكن سنة 2030[18].

ولا شك أن ظاهرة التصنيع التي كانت بدايتها في أوروبا في بداية القرن العشرين وانتشرت في الولايات المتحدة هي عامل قوي لتضخم المدن الكبرى بسبب الهجرات الداخلية والخارجية بحيث أصبحت تنمو يوما بعد يوم ديمغرافيا وجغرافيا دون مبالاة لاستنزاف الثروات الطبيعية مثل السهول والغابات والمياه والنباتات والحيوانات والطيور.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر بلدان العالم تحضرا لأن التحضر فيها ليس ظاهرة حديثة اليوم وإنما يمتد إلى سنة 1920 إثر عملية

التوطين الصناعي الذي عرفه شمالها الشرقي مما أدى إلى الهجرة الداخلية والخارجية معا لهذا الإقليم فارتفعت بذلك نسبة سكان المدن التي كانت تقدر بـ 26% سنة 1870 إلى 90 % سنة 1990[19]. وليس من الغريب إذا كان ڤوتمان جيون " Gottoman Jean " أطلق إسم ميڤالوبول "Megalopolis" أو "Mégalopole" الذي يعني المدينة العملاقة في سنة 1961 ليصف به شبكة المدن التي تقع في الإقليم الشمالي الشرقي في الولايات المتحدة والتي يقدر عدد سكانها تقريبا بـ 80 مليون كلم^2 من الشمال إلى الجنوب بعرض يتراوح من 100 إلى 150كلم^2[19].

وبفضل الاستعمار الأوروبي في بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أثناء القرن الثامن عشر قام بتشييد شبكة من المدن في كل بلاد احتلها، السبب الذي كان له تأثير في نقل سياسته العمرانية التي تتمثل في بناء المدن وتجهيزها بالصناعات والمجمعات السكانية مثلما فعل في أوروبا ، فنشأت بذلك الكثير من المدن المليونية في بلدان العالم الثالث تشابه العواصم الأوروبية مثل مكسيكو(20 مليون)، القاهرة(15 مليون)، بومباي (20 مليون)، لاغوس(15 مليون)...الخ.

ولقد نوه علماء الاجتماع الألمان في القرن التاسع عشر مثل ماكس فيبر وجورج سيميل وغيرهم إلى أهمية المدن الكبرى التي نشأت وازدهرت إبان القرنين التاع عشر والقرن العشرين التي درسوها مثل برلين ولندن ونيويورك... وهذا لأن لها الكثير من المنافع مثل خلق فرص العمل وقيام التجارة وتوفير الخدمات وفتح مجال التنافس والحرية ضد الفلاسفة المحافظين على الأرياف والرافضين لقيام المدن. وعليه في رأينا، إن العيب ليس في المدينة في حد ذاتها، وإنما الخلل يكمن في إنشاء المدن في الأقاليم الطبيعية التي تتوفر على المياه والأراضي الصالحة والغابات وإهمال المناطق الداخلية التي لا تصلح للزراعة مثلما

نشاهده في معظم البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة والصين والنامية مثل الجزائر. وهذا يبين لنا أن مختلف المدن التي أنشأت في السابق قرب الأنهار والسهول الخصبة أصبحت اليوم مصدر استنزاف مستمر للموارد الطبيعية ومصدر لتلويث البيئة.

3-4- إنعكاسات التقدم العلمي والتكنولوجي على النواحي الروحية والثقافية:

إن الاكتشافات العلمية والاختراعات التكنولوجية هي من مصنوعات الإنسان ولا تملك إرادة أو عقلا. فالوسائل التكنولوجية ليست شرا في ذاتها ، بل الذي يستخدمها هو الذي يستخدمها للخير وإما للشر. إنها قيم الإنسان وتربيته هي التي توجهه الوجهة التي تستخدم فيها. هو الذي صنع الأسلحة والطائرات فاستخدمها في استعمار الشعوب وهو الذي استخدم اللاسلكي للكذب والتضليل والتجسس.

ولا أحد يعقل يستطيع أن ينتقد أو يعترض على التقدم الذي أحرزه العلم ، ولكن الانتقاد موجه إلى طريقة استغلال العلم استغلالا فاحشا لأهداف مادية نفعية فقط وتسخير عقلية الإبداع والابتكار لإلحاق الضرر بالإنسانية . إن الإنسانية اليوم بحاجة إلى مشروع حضاري يقرن العلم والتكنولوجيا بالأخلاق[20].

إن التكنولوجيا إذا جردت من الأخلاق تحولت إلى خطر يفتك بالضعفاء الذين لا يملكونها، وتتحول الدول المتقدمة تكنولوجيا بدون أخلاق إلى قوى هيمنة واستغلال تسعى لاستغلال الدول الفقيرة لتسيطر عليها وعلى مقدراتها.

3-5-انعكاسات التقدم التكنولوجي النفسية:

لقد حقق التقدم العلمي والتكنولوجي المتعة والرخاء المادي للإنسان ولكن لم يحقق له السكينة والطمأنينة النفسية. لقد صنع الإنسان وسائل التكنولوجيا ليسخرها لمنفعته، ولكنه أضحى فيما بعد عبدا لها، أو يعيش مهددا

بمخاطرها. وقد شعر كثير من علماء الغرب بخطر الآلية التي أصبحت تحول حياة الإنسان إلى لفظ دون معنى وجسد بلا روح. ومن هؤلاء العلماء ألكسيس كاريل الذي ألف كتاباً تحت عنوان " الإنسان ذلك المجهول" والذي بين فيه مع النقد سلبيات الحضارة الغربية وأن الإنسان قد فشل في معرفة الإنسان في الوقت الذي نجح فيه كثيرا في معرفة علوم الطبيعة[22].

إن بعضهم يطلق على هذا العصر عصر القلق، وعصر الأمراض المزمنة، وعصر القلق واليأس، الأمر الذي أدى إلى ظهور أغراض الغثيان الوجودي أي(الشعور بالقرف من الحياة) وقد سمى آخرون هذا العصر عصر القلق والغربة النفسية. والجدير بالذكر أن أعراض هذه الأمراض النفسية قد انتشرت في مجتمعات الرفاه المادي التي تعيش حياة مصطنعة تفرض على الجميع مقاييس جماعية لا تسمح للفرد بإبراز وتوكيد هويته الذاتية. إن مرد هذا التشاؤم الذي برز هو إدراك الإنسان أن التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أحرزه الإنسان لا يستطيع أن يقدم الحلول للمشكلات النفسية والروحية والأخلاقية التي تعاني منها البشرية اليوم[23].

وكخلاصة لهذا المحور نستنتج بأن هناك الكثير من الأسباب التي أدت إلى نشوء الأزمات التي ذكرناها عبر دول العالم ومن أهمها[24]:

1-الإدارة العشوائية والتي تتسم بالعديد من الخصائص أبرزها عدم الاعتراف بالتخطيط وأهميته وضرورته للنشاط الإداري.

2-سوء الفهم من جانب القائمين على الإدارة وذلك نتيجة للمعلومات الناقصة والتسرع في إصدارات القرارات.

3-سوء التقدير والتقييم والذي ينتج من الثقة الزائدة بالنفس .

4-سوء الإدراك وينجم عن التشويش في المعلومات.

5-إهمال المقدمات التمهيدية للأزمة أو الإشارات التي تسبق الأزمة.

6-ضعف الإمكانات المادية والبشرية التي تمتلكها بعض الأجهزة الإدارية في العديد من الدول.

7-الأخطاء البشرية الناجمة عن تقاعس الأفراد.

8-اليأس والإحباط العام أمام شعور الأفراد بالإغتراب.

مما تقدم ذكره، فإن النتيجة التي وصل إليها الباحثون هي: أن أزمة الحضارة الغربية ليست أزمة تمدن ، وإنما هي أزمة "أخلاق" و"معنوية" و"دين" ولعل الأزمة العالمية التي نعيشها، في هذا العصر، يمكن أن تكون نتيجة من نتائج التخلف الحضاري، بين التقنية وبين القيم الأخلاقية التي تلاءم هذه التقنية المتقدمة المحققة، وما يزال جعل المدنية الصناعية ذات طابع إنساني رسالة هذا العصر الذري[25].

4- انعكاسات أزمة الحضارة المعاصرة على الدولة والمجتمع في الجزائر:

4-1- محاولة لفهم تشكل الأزمة:

لقد تعددت انعكاسات أزمة الحضارة المعاصرة على الأفراد والمجتمع في الجزائر في كافة مجالات الحياة، الروحية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تمثل تلك مؤشراتها الأساسية، عن طريق عوامل متعددة (تاريخية، اقتصادية، ثقافية...) وبطرق مختلفة. وكان الاستعمار الذي عمر أكثر من قرن وثلاثة عقود تأثير سلبي على المجتمع والبيئة معا بحيث قام بوضع سياسة اقتصادية واجتماعية وعمرانية تخدم مصالحه الخاصة ولفائدة المستوطنين الفرنسيين. وبعد الاستقلال انتهجت الدولة سياسة الحزب الواحد الذي تسبب في الانسداد السياسي و تعطيل الاقتصاد الوطني، ثم تواصل الاحتكاك بسياسة الغرب وثقافته مما أدى إلى الإعجاب بحضارته وتقليده في مختلف الميادين فنتجت عن ذلك العديد من الأزمات المتنوعة التي نحياها اليوم.

4-2-أهم الأزمات في الجزائر:

يمكننا تقسيم "**الأزمة العامة**" التي عشناها ونعيشها اليوم في الجزائر إلى الأزمات الفرعية الأساسية المكونة لها وهي كما يلي:

4-2-1-الأزمة السياسية:

اختارت بلادنا بعد الاستقلال سنة 1962 كبقية معظم بلدان العالم الثالث المستقلة حديثا النظام الاشتراكي الذي تبناه الاتحاد السوفيتي والذي بقي سائدا حتى اليوم. وبذلك تولى حزب جبهة التحرير الوطني إدارة شؤون البلاد حيث اعتمد على مبدأ المركزية في اتخاذ القرارات السياسية وربط الوظائف السياسية لدولة بالانتماء السياسي للحزب. وإن نظرية الحزب الواحد كرستها مجموعة من الدساتير1963، 1976 وتبعا لذلك فإن رئيس الجمهورية كان يتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة. ورغم إقرار مبدأ التعددية في دستور 1989 بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم تكن هناك نقلة نوعية نحو التعددية التي بقت حبيسة النصوص والأدراج. وإذا كانت معظم دول أوروبا الشرقية مثل ألمانيا الشرقية، بلغاريا، رومانيا، أوكرانيا...الخ استطاعت التخلص من النظام الاشتراكي وانتقلت إلى النظام الديمقراطي، فإنه العكس بالنسبة لبلادنا فالتبعية لهذا النظام لا تزال حتى اليوم سائدة في مختلف المجالات مما أدى إلى تعميق الأزمة المتعددة التي ما زلنا نتذوق شدة مرارتها حتى اليوم.

وفي الحقيقة، رغم صدور ثلاثة دساتير أخرى (دستور 89-96-2020) تشترك هذه الدساتير الثلاثة مع التي سبقتها والتعديلات التي أدخلت عليها، إضافة إلى طرحها من جانب واحد من قبل السلطة من دون أي توفر أية توافقات سياسية مسبقة، في كونها "دساتير أزمة" إذ كان كل دستور ينتهي بالبلاد إلى حالة أزمة سياسية، ليطرح دستور بديل يفك الأزمة الدستورية. فإذا كان دستور 1963 وليد فجر الإستقلال وأزمة حادة بين الحكومة والمجلس التأسيسي

في دولة خرجت لتوها من حرب التحرير، فإن دستور 76 جاء في خضم محاولة إصلاح سياسي أعطيت الإنقلاب الذي أطاح بالرئيس الأول أحمد بن بلة، وجاء دستور 1989 في أعقاب إنتفاضة أكتوبر 1988 التي نشبت بسبب أزمة إقتصادية وإجتماعية خانقة، وتلاه دستور عام 1996 الذي طرح في خضم أزمة سياسية دامية وتفجر مسلسل الإرهاب، فيما طرح دستور نوفمبر 2020 بعد حراك شعبي وثورة شعبية ضد النظام السياسي لم يستجب لطموحاتها التي ما تزال عالقة لحد الآن.

4-2-2-الأزمة الاقتصادية (التبعية للمحروقات):

تعتمد الجزائر بشكل شبه كامل في مداخلها على ما ينتج عن تصدير المحروقات في تمويل مختلف أنواع النفقات العمومية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية...الخ. ويرجع الباحثون ذلك إلى فشل السياسية الاقتصادية المنتهجة (سياسة الثورة الزراعية، التسيير الذاتي، التصنيع) من طرف الدولة من بداية الاستقلال حتى اليوم، لأنها فشلت في تكهناتها الاقتصادية وظلت تابعة للريع البترولي ولم تكن هناك تنمية اقتصادية شاملة خارج قطاع المحروقات وأهمها قطاعي الفلاحة والسياحة. وتتفرع الأزمة الاقتصادية إلى أزمتين هما أزمة الصناعة وأزمة الزراعة.

4-2-2-1-أزمة الصناعة:

أمام الواقع الاقتصادي الصعب للغاية الذي سجل غداة الاستقلال، قررت الحكومة الجزائرية وضع سياسة صناعية تعتمد أساسا على التصنيع الثقيل بدل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي اعتبرته السلطات حينها الحل لبعث الاقتصاد الوطني وتحسين معيشة المواطنين. وبما أنها اختارت النهج الاشتراكي ، فإنها استوحت التجربة الصناعية من البلدان الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي سابقا.

وكان توجه السلطات نحو الصناعة الثقيلة لكي تكون ركيزة للاقتصاد الوطني بدل الصناعات الخفيفة اقتناعا منها بأن الصناعة الخفيفة لن تؤدي هذا الغرض. ووظفت لذلك عشرات المليارات من الدولارات في قطاعات اعتبرت إستراتيجية، لا سيما البتروكيمياء وكذا صناعة الصلب والصناعات الميكانيكية ومواد البناء. وبلغت الاستثمارات في الصناعة 5 مرات الاستثمارات في الزراعة حيث اقتطعت أراضي واسعة كانت تصلح في السابق للزراعة.

وعرفت الصناعة في الجزائر في نهاية الثمانينات أزمة كبيرة بسبب انهيار أسعار النفط مما أدى إلى غلق العديد من المؤسسات وتسريح العمال، مما أدى بالسلطات العمومية إلى الشروع في مسار للتعديل الهيكلي للقطاع العمومي، من خلال تحويل كبريات المركبات والشركات إلى أحجام متوسطة متخصصة مهنيا. وشرع أيضا في إصلاحات مست أنظمة التسيير وإعادة تنظيم المؤسسات من خلال مرورها إلى دور الاستقلالية سنة 1989 وهو ما أدى إلى تسريح العمال. وبالرغم من اتخاذ السلطات العديد من الإجراءات لمحاولة انتعاش الصناعة بداية من سنة 1999 والتي تمثلت في خوصصة المؤسسات العمومية، سياسة تحفيز الاستثمارات الأجنبية، ترقية الصناعات الجديدة إلا أن صادرات هذا القطاع ما تزال متدنية جدا بحيث تمثل 2 % من الصادرات خارج قطاع المحروقات، بينما تفوق نسبة الواردات الصناعية سنويا 20%.

4-2-2-2-أزمة الزراعة:

إن الحديث عن أزمة الفلاحة في الجزائر ليس بالأمر السهل لاعتبارات كثيرة. ذلك أن الجزائر تحتل اليوم المرتبة الأولى ضمن قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية والفلاحية، بعد سكان يتجاوز 40 مليون نسمة وبفاتورة متوسطة تقدر بـ 7مليار دولار سنويا.

وبالرغم من إعلان سياسة الثورة الزراعية سنة 1971 التي جاءت بمشروع ألف قرية اشتراكية لم تتبعها سياسة مائية (ما عدا سدين أنجزا في هذه الفترة سد شيفيا وسد جرف التربة ببشار سنة 1965) كافية وجديرة بقدر ما تستلزم وضعية الجزائر و أمنها الغذائي ومتطلبات ازدهارها الاقتصادي مثل ما حدث في مصر و المغرب، فترتب عن هذا الغياب بموت قطاع الفلاحة في بلادنا ونعت بالتخلف واستطاع أنصار سياسة التصنيع والتعمير بفرض وجودهم على الساحة السياسية بمبررات وهمية وإنجاز مشاريعهم المضللة في السهول الجزائرية.

إن السياسات الفلاحية الليبرالية المنتهجة ابتداء منذ الثمانينات لم تنجح من إخراج القطاع من الأزمة. إذ أن الاستثمارات المعتبرة والإصلاحات المتخذة مثل ترقية القطاع عن طريق التنازل على أراضي غير مستغلة، والزيادة في العطاء للحبوب من أجل تغطية النقص المحلي المسجل، وتصدير المنتجات إلى أوروبا، وإنشاء مصادر الشغل الدائمة كلها لم تفلح في القضاء على الأزمة الفلاحية المستفحلة في الجزائر.

إن الدولة ما زالت حتى اليوم تنتهج سياسة عكسية ففي الحين نجدها تفتخر وتمجد الزراعة بالهضاب والصحراء الأقل إنتاجا نجدها بالعكس تدير ظهرها للزراعة المنتجة في السهول الشمالية مما ترتب عن ذلك ضياع أموال الاستثمارات والقروض الفلاحية وتذمر الفلاحين من قلة المحاصيل المنتجة .

4-2-3-الأزمة الاجتماعية:

عرفت الجزائر تحولات اجتماعية واقتصادية جد مهمة مع أواخر الثمانينات وهذا بعد أحداث أكتوبر 1988، وهذه التحولات أرجعها الباحثون إلى بروز الأزمات الاجتماعية على الساحتين الاجتماعية والسياسية مثل مشكلة السكن، البطالة، تدني القدرة الشرائية...الخ. وصرح الباحث الاجتماعي علي الكنز قائلا: " في سنة 1986، دخلت الجزائر في السنة الجديدة ليس بالقرب من الأزمة

ولكنها غارقة في الأزمة... فيجب ملاحظة أنه منذ 1981، بدأ الخطاب السياسي استعمال مفهوم الأزمة من أجل تبرير عمليات واسعة من الإعادة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية للدخول في نمط جديد من التنمية"[26].

إن ثقل العامل الديمغرافي 10 مليون(1962) و 40 مليون (2018) وتنامي حاجيات الشعب الجزائري مع تعطل الآلة الاقتصادية وتدني أجور العمال أدى إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية، ويرى الباحثون أن هذه الأوضاع ستزداد أكثر سوءا بعد 2020 بسبب انهيار أسعار النفط والتزايد الديمغرافي حيث من المرتقب أن يصل إلى 50 مليون سنة 2030.

هذه العوامل مشتملة لعبت دورا في اتساع نسبة الأفراد العاطلين عن العمل، وغلاء المعيشة وقلة المساكن الاجتماعية وتدهور الأحوال المعيشية من صحة وتعليم ونقل ومواصلات وسكن وتسبب ذلك في زيادة الجرائم والأمراض الجسدية والنفسية والطلاق وزيادة نسبة التسرب من المدارس وظهور عدد كبير من حالات الانتحار دون أن ننسى ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر البحر إلى بلدان أوروبا.

4-2-4-أزمة التوسع العمراني:

إن ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية أصبحت ظاهرة مألوفة في الجزائر بسبب وقوع أغلب المدن الجزائرية في الشمال في وسط فلاحي ومحاطة بأراضي زراعية خصبة، وقد اكتسحت الأراضي الفلاحية الخصبة في كثير من الحالات بسبب المنشآت العمرانية المتمثلة في إنجاز السكن، والمناطق الصناعية والتلوث الصناعي والبناءات العشوائية.

يوجد في بلادنا أكثر من 30 مدينة التي يزيد عدد سكانها عن 100.000 ساكن موجودة في المناطق الشمالية زيادة على المئات من البلديات والقرى الصغيرة التي هي كذلك اليوم في طريق النمو السكاني والتوسع العمراني. و سنكون ربما أمام تشكل امتداد عمراني كثيف وواسع الانتشار في المستقبل يمتد

من تلمسان حتى عنابة ، وهذا يمكن أن يماثل لما حدث لمدينة نيويورك بالولايات المتحدة التي سرعان ما التحمت بالمدن المجاورة لها مثل واشنطن، فيلادلفيا، بلتيمور وما حدث أيضا لمدينة طوكيو التي زاد عدد سكانها عن 38 مليون ساكن، ومدينة القاهرة بمصر التي يمتد عمرانها لميئات الكيلومترات على ضفاف وادي النيل مع العديد من المدن المتقاربة فيما بينها على حساب الأراضي الزراعية في مساحة تمثل 5% من المساحة الاجمالية للبلاد.

لقد كان يقدر عدد سكان الجزائر بـ 10 ملايين في (1962) وارتفع إلى 23 مليون (1987) ووصل إلى 34.8 مليون في (2008) ثم 40 مليون (2016) كما صاحب هذا الازدياد السكاني توسع المدن الكبرى والقرى المجاورة لها التي أصبحت اليوم عبارة عن تجمعات حضرية أو مدن صغيرة. وإذا كانت العوامل التاريخية المتمثلة في الاستعمار لها دور كبير في تمركز المدن والسكان في الشمال فالدولة بعد الاستقلال تعتبر هي المسئولة في ظاهرة التوسع العمراني واستهلاك الأراضي الزراعية عن طريق تدخل مختلف الوزارات لإنجاز المشاريع كوزارة السكن، الأشغال العمومية، التربية، الرياضة، الصناعة، الطاقة والمناجم...الخ.

سيصبح سكان المدن الشمالية حوالي 50 مليون سنة 2030 و من المحتمل أن يصل عددهم إلى80 مليون سنة 2057 ، و إذا ما استمرت الدولة بهذه السياسة الثنائية المتناقضة من جهة الادعاء الشكلي في الحفاظ على الأراضي الزراعية ومن جهة أخرى سياسة إنجاز العدد الهائل من المساكن والمرافق الاجتماعية "سياسة التوسع العمراني " سنكون في المستقبل قد فقدنا معظم الأراضي الزراعية المنتجة في الشمال وأحللنا مكانها ما يسمى بالمدن العملاقة " **الميثالوبولية** ":

- الأولى في سهل متيجة والتي تضم ولايات الجزائر، بومرداس، تيبازة، البليدة.

- الثانية في الهضاب والتي تضم برج بوعريريج وسطيف والعلمة.

- الثالثة في الشرق وتضم ولايات عنابة، قسنطينة، قالمة ، سكيكدة، ميلة ، سوق أهراس.

- الرابعة في الغرب وتضم ولايات تلمسان ، عين تيموشنت، وهران ، مستغانم، غليزان، سيدي بلعباس.

4-2-5-أزمة المياه:

لقد تسبب التزايد السكاني الكبير في إحداث ضغط كبير على قاعدة الموارد المائية وأدى إلى حدوث فجوة مائية بين الموارد المتجددة والموارد المائية المستنزفة. الجزائر تشكل 1/200 من عدد السكان العالمي لا تتوفر إلا على حصة قدرها 1.000.000 /1 من الموارد العالمية من المياه العذبة القابلة للاستعمال، ولا يتوفر الفرد الواحد الجزائري إلا على 5000 /1 من معدل الكمية العالمية لكل ساكن. وعليه تحتل الجزائر مكانة ضمن البلدان الأكثر فقرا في ميدان القدرات المائية أي دون المستوى النظري للندرة المحددة من طرف البنك العالمي بـ 1000م^3 سنويا لكل ساكن[27]. وتقدر الموارد المائية في الشمال الجزائري 19 مليار م^3 منها 12.4 مليار م^3 من المياه السطحية ، 1.8 مليار م^3 من المياه الجوفية مما يعطي معدل 600 م^3 لكل شخص سنويا. لهذا يبقى معدل المياه المخصصة للفرد الواحد غير كافية حيث يقدر بـ 75 ل في اليوم وهذا أدنى من المعايير الدولية والمحددة بـ 135 ل للفرد الواحد في اليوم [28]. وتنتقص حصة الفرد مع مرور السنوات: من 1500 م^3(1962)، 680 م^3(1995) ،430 م^3(2020)[29]. و من المتوقع أن تصل إلى 300 م^3(2025).

وقد بلغ عدد سكان الجزائر 40.4 مليون نسمة سنة 2016 مقابل 39.963 مليون سنة 2015. وفي تقرير حول النمو السكاني في الجزائر سجل الديوان الوطني للإحصائيات أن عدد المواليد سنة 2015 تجاوز 1.040 مليون

[30]. وإذا ما افترضنا أن عدد السكان سيزيد بمليون نسمة كل عام فسيتضاعف ويصبح يقدر بـ 80 مليون نسمة عام 2057، وبذلك نكون أمام مشاكل سكانية كبيرة تتمثل في عدم قدرة تلبية حاجيات السكان والزراعة والصناعة من الماء من جهة، والاكتساح العمراني الذي يقتطع الأراضي الزراعية التي تتلقى نسب مرتفعة من الأمطار خصوصا بشرق ووسط البلاد.

كما تعاني المياه في الجزائر من التلوث بكل أنواعه بسبب مخلفات المصانع ومجاري الصرف التي تؤثر بطريقة مباشرة على المنابع المائية كالمياه البحرية، والسدود كسد بني بهدل وبخادة وحمام ڤرڤور وواد التافنة، سيبوس، الصومام والشلف، كما تسجل نسبة تلوث معتبرة بالنسبة للشواطئ مثلا شواطئ العاصمة وكذا سكيكدة وتأتي هذه المشاكل بسبب نقص الرقابة بالنسبة للمنشآت الصناعية [31].

من خلال عرض الأزمات السابقة التي نعيشها اليوم في الجزائر، والتي هي مستمرة في المستقبل القريب والبعيد لا محالة، تحيلنا هذه الوضعية المتأزمة إلى ضرورة اللجوء والإسترشاد بالتنبؤ العلمي لتجاوزها لأنه يعتبر العامل الفعال في إدارة الأزمات قبل وقوعها وحين وقوعها وبعد وقوعها. إن التنبؤ يتيح معلومات، ومؤشرات الإدارة في تصميم الأهداف، والإستراتيجيات، ويشمل إطار التنبؤ معرفة المتغيرات البيئية المحيطة "السياسية، والإقتصادية، والتكنولوجية، والإجتماعية، والثقافية ، وفي الكثير من الدول المتقدمة تعمل منظمات، وأجهزة متخصصة في التنبؤ على تحليل المتغيرات البيئية، وتصدر نشرات دورية قصيرة، ومتوسطة الأجل بالتنبؤات على المستوى القومي، كذلك فهناك منظمات على المستوى العالمي تنشر عديدا من التنبؤات الخاصة بدولة أو مجموع دول أو على النطاق العالمي، وتقوم منظمات كثيرة بالإشتراك في مثل هذه النشرات، وتتلقاها لتقييمها، ويستفيد منها خبراؤها ومديرها، وعلى ضوء ذلك تصمم الإفتراضات

اللازمة للتنبؤ بأهم المعلمات في مستقبل الدولة وتصاغ الإستراتيجيات والسياسات وكذلك تصنع القرارات[32].

5-الحلول الممكنة لمعالجة الأزمات في الجزائر:

5-1-تفعيل مفهوم إدارة الأزمة:

تعد إدارة الأزمات من المجالات والعلوم الحيوية والمهمة الآن وبخاصة مع التطورات المتلاحقة والمتغيرات المفاجئة التي نشهدها على الصعيدين العالمي والإقليمي، والتي تتطلب ضرورة الإحاطة بها والتخطيط العلمي لمجابهتها. حيث أكدت لنا الأعوام والشهور المتلاحقة أننا نعيش في دوامة الأزمات ولا مفر منها في المستقبل إن لم نقوم بحلول ملموسة. ويعتبر التشخيص الصحيح للأزمات، العامل الأساسي للتعامل الناجح معها، وبدون هذا التشخيص يصبح التعامل مع الأزمات ارتجاليا، وتعد المعلومات المتوفرة والصحيحة الأساس للتشخيص الصحيح للأزمات.

ومفهوم إدارة الأزمة يشير إلى كيفية التغلب على الأزمة باستخدام الأسلوب الإداري العلمي من أجل تلافي سلبياتها ما أمكن، وتعظيم الايجابيات. ويرجع أحد الباحثين أصول "إدارة الأزمة" إلى الإدارة العامة (وذلك للإشارة إلى دور الدولة في مواجهة الكوارث العامة المفاجئة وظروف الطوارئ، مثل الزلازل، والفيضانات، والأوبئة، والحرائق، والغازات الجوية، والحروب الشاملة)[33].

فإدارة الأزمات هي نشاط هادف يقوم على البحث والحصول على المعلومات اللازمة التي تمكن الإدارة من التنبؤ بأماكن واتجاهات الأزمة المتوقعة، وتهيئة المناخ المناسب للتعامل معها، عن طريق اتخاذ التدابير للتحكم في الأزمة المتوقعة والقضاء عليها أو تغيير مسارها لصالح المنظمة[34].

كما تعني إدارة الأزمة " التعامل مع الأزمات من أجل تجنب حدوثها من خلال التخطيط للحالات التي يمكن تجنبها، وإجراء التحضيرات للأزمات التي

يمكن التنبؤ بحدوثها في إطار نظام يطبق مع هذه الحالات الطارئة عند حدوثها بغرض التحكم في النتائج أو الحد من أثارها التدميرية"[35].

وتمر معظم الأزمات بخمس مراحل أساسية، وإذا فشل متخذ القرار في إدارة مرحلة من هذه المراحل فإنه يصبح مسئولا عن وقوع الأزمة وتفاقم أحداثها وهي: (الاكتشاف-الوقاية-احتواء الأضرار والحد منها-استعادة النشاط-التأقلم).

5-2- النموذج المقترح لحل الأزمات في الجزائر:

لا تنشأ النماذج التصورية لعلاج الأزمات من فراغ، ولكنها لكي تنشأ وتستمر وتنجح في تحقيق الأهداف والغايات التي وضعت من أجلها فلا بد أن تستند إلى أسس علمية صحيحة. وإذا كان من المهم إعداد الخطط والسياسات اللازمة لحل الأزمات على المدى القصير والطويل، فإن الأهم هو توفير وبناء الآليات القادرة على وضع هذه الخطط والسياسات موضع التنفيذ.

ويهدف هذا النموذج المقترح إلى وضع آليات تنفيذية تكاملية تشمل الجوانب التالية: الجانب السياسي، والعمراني، والبيئي، والإقتصادي، والإجتماعي، والتربوي، والثقافي تتفاعل فيه كافة أجهزة الدولة وبصفة مرنة ومستدامة في علاج الأزمات السياسية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية التي نعيشها اليوم والتي سيزيد خطورتها في المستقبل. وفيما يلي نتطرق إلى أهم حلول هذا النموذج بالتفصيل.

5-2-1- الحل السياسي:

إن الحل السياسي للأزمة السياسية في بلادنا يؤكد الباحث أنه يكمن في التطبيق الفعلي للديمقراطية. والديمقراطية من حيث الشكل هي عدم الاستبداد ومن حيث المضمون تعني حكم الشعب بالشعب للشعب بمعنى سيادة الشعب ومشاركته في صنع السياسة ورقابة الحكومة التي تعمل لصالح الشعب.

فهي ليست مجرد شكل حكم وإنما هي طريقة حياة للمجتمع[36]. ويعرفها الباحث " د. جمال علي زهوان" على أنها " أسلوب للحياة ونظام يقوم على قناعة كاملة من مواطني المجتمع البشري بقيمة الديمقراطية فكرا وممارسة، وقناعة كاملة بالمبادئ الأساسية من حرية ومساواة وعدالة، وأن السيادة للشعب دون سواه كما أن هذه المبادئ تستلزم آليات معينة تجسد المبدأ إلى واقع حي متجدد، كتعدد الأحزاب والأفكار وكل ما من شأنه تحقيق سيادة الشعب ومصلحته[37]. وعليه فإن الهدف الأسمى الذي تصبو إليه الديمقراطية هو إقامة دولة مدنية.

وتمثل مبادئ الديمقراطية إطارا مرجعيا يمكن من خلالها تقييم مدى توفر الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات، إذ ينبغي النظر إليها كقيمة حضارية لكل الإنسانية وتتمثل هذه المبادئ في وجود دستور يتكفل بما يلي:

-احترام حقوق الإنسان بما فيها الحريات الفردية والجماعية.

-السماح بالتعددية السياسية والثقافية.

-التداول السلمي على السلطة و السهر على التطبيق الفعلي للقوانين.

-الفصل بين السلطات (التنفيذية، التشريعية، القضائية).

- إقامة جسور متينة بين مراكز البحث الجامعية والوزارات الفاعلة لتشخيص وتقييم المسار الديمقراطي بصفة دائمة.

5-2-2- الحل العمراني:

لقد اتضح مما سبق أن الانفجار السكاني للمدن الشمالية قد تسبب في أزمة الكثافة السكانية بداخلها مما عرقل حياة السكان وأحدث أزمات متعددة(إختناق حركة المرور، اكتظاظ المدارس، ارتفاع البطالة...)، كما تسبب كذلك في أزمة التوسع العمراني الناتجة من الآلة أو الماكينة العمرانية الحديثة المستمرة، مما أدى إلى تشكل العديد من المخاطر وهي كالتالي:

- خطر على المدن لأن معظمها تجابه عراقيل جغرافية وبيئية.

- خطر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والروحية والنفسية للسكان.
- خطر في استنزاف الموارد الطبيعية (أراضي، غابات، مياه) بالإضافة إلى تلوث البيئة.
- خطر على السياحة لأنها تعتبر المحرك الثالث للاقتصاد الوطني بعد البترول والفلاحة.

لهذا يؤكد الباحث أيضا أنه من أجل التجسيد الحقيقي لمشروع التنمية المستدامة الشاملة وتحقيق نهضة عمرانية حضارية، ينبغي من اليوم إعداد "**مشروع القرن**" الذي يتمثل في تحويل العاصمة وإعمار الهضاب العليا والصحراء لفائدة جزائر الغد وأجيال المستقبل، ويكون هذا ببناء شريط عمراني يمتد من تبسة شرقا إلى سيدي بلعباس غربا و يهدف إلى تأهيل المدن الموجودة وإنشاء مدن جديدة. وإذا كان هذا المشروع يتطلب عقدين أو ثلاثة لإنجازه لكن ليس بالمستحيل إذا ما تم تخصيص له نسبة 10% من ميزانية الدولة سنويا. و يسمح هذا المخطط بنقل السكان إلى العاصمة الجديدة بالهضاب العليا للإقامة والعمل في شروط جد ملائمة وفي نفس الوقت يحافظ على ممتلكاتهم العقارية لاستعمالها في الترويح عن النفس أثناء العطل أو كرائها للسواح خلال أيام السنة.

ويتطلب في الأخير هذا المشروع توعية وتحسيس المواطنين بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية الهائلة المرجوة منه في حال تطبيقه، السبب الذي من الممكن أن يحفزهم للمشاركة فيه بالرأي والمال والجهد.

5-2-3-الحل الاقتصادي:

من المقرر أن الأمم القوية، هي القوية في اقتصادها إلى جانب قوتها الروحية ، ولا يمكن لأمة أن يعظم شأنها وتتقدم، واقتصادها ضعيف واهن.

والحالة الاقتصادية في الجزائر تشكو الكثير من القصور، مع أن فيه فرصا هامة للتقدم والازدهار لا حد لها.

وعلى ضوء ما سبق ذكره حول الأزمة الاقتصادية تبدو لنا أن ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات مع مراعاة إعطاء كل إقليم من أقاليم الجزائر(شمال، هضاب، صحراء) المكانة و والوظيفة المواتية له. وعليه فإن هذا التنوع يكون على المستويات التالية:

5-2-3-1-الزراعة:

إن إعطاء الزراعة أهمية بالغة في جهود بناء قاعدة اقتصادية متنوعة يعد هدفا استراتيجيا، فهو القطاع الأجدى بالاهتمام، إذا ما توفرت له المقومات الأساسية (الطبيعية، البشرية، والتقنية المتاحة).

ولقد اتضح، أن الشمال الجزائري الخصيب والغني بالأمطار مهدد لا محالة من ظاهرة التوسع العمراني للمدن والأرياف التي تهدده بالزوال والقضاء عليه في المستقبل مما يشكل ذلك خطر على التنمية الزراعية المستدامة في بلادنا وبالتالي مشكلة تأمين الماء والغذاء.

إن الخروج من هذا المأزق يرى الباحث أنه يتطلب وضع سياسة إقليمية منسجمة وإعطاء لكل إقليم من أقاليم الوطن خصوصيته ووظيفته التي يستحقها. فالإقليم الشمالي كما يؤكد الباحث ينبغي أن يخصص للزراعة والسياحة وإقليم الهضاب العليا والصحراء للتعمير والسكن والصناعة.

لذلك من الضروري تجميد البرامج السكنية والصناعية ومشاريع الأشغال العمومية بالشمال ونقلها إلى الهضاب العليا والصحراء، وتهديم البنايات العشوائية على الأراضي الزراعية وإعادة المزارع المنتجة التي كانت في الماضي تكفي الطلب المحلي وتصدر إلى الخارج إلى مكانتها الطبيعية التي تستحقها. كما يتوجب على السلطات بتعميم الري وحسن استخدام المياه لأغراضه وأغراض القوى

المائية على السواء، فمعظم مياه الأنهر تصب في البحار، وتذهب طاقاتها المخزونة هدرا وسدى. والحاجة ماسة كذلك إلى تعليم الفلاحين الطرق العلمية المستخدمة. وتزويدهم بالتكنولوجيا الزراعية الحديثة.

5-2-3-2- الصناعة:

إن نجاح قطاع الصناعة في عملية التنمية يتوقف على الإستراتيجية الملائمة التي يجب تبنيها والتي تتلاءم وظروفنا وطموحاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وعليه، أول ما يتجلى في القطاع الصناعي في الجزائر هو تواجده في الشمال قرب المدن بالأراضي الزراعية الخصبة. وبالتالي فإن الحل الأمثل يتمثل في تحويل كل الصناعات عدا الصناعات الغذائية إلى الهضاب العليا والصحراء لأنها تحتاج إلى مساحات كبيرة. ويتوقف النشاط الاقتصادي الصناعي على مجموعة من الميكانزمات وهي:

-إعادة الاعتبار لـ " الدولة التنموية".

-تفعيل دور القطاع الخاص.

-دعم الاستثمار الأجنبي المباشر.

-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولتحقيق هذا المطلب، ينبغي وضع تسهيلات مختلفة مثل سهولة الحصول على العقارات الصناعية والقروض البنكية وتفكيك كل العراقيل البيروقراطية وخفض الضرائب على السلع والمنتجات وتقديم محفزات للاستثمار الأجنبي والمحلي لإيجاد مناصب عمل وفك القيود الجمركية في وجه السلع التي تدخل وتخرج إلى البلدان الأجنبية. وللتطوير الأمثل للصناعة ينبغي استغلال المناجم ومصادر الطاقة.

5-2-3-2-1- استغلال المناجم:

تتوفر الجزائر بالإضافة إلى البترول والغاز على عدد كبير من المعادن يفوق عددها 30 معدن ومن أبرزها الحديد، الألمنيوم، الزنك، الرصاص، الذهب، الماس وغيرها في الكثير من المناطق الصحراوية كبشار وتندوف وتمنراست وتبسة، بحيث يمكن استغلال هذه المناجم أحسن استغلال إن توفرت الإدارة السياسية في المستقبل قصد فتح مناصب شغل جديدة ورفع الميزان التجاري الوطني.

5-2-3-2-2- استغلال مصادر الطاقة:

لقد تسببت الطاقة النافذة (البترول والغاز) في السنوات الأخيرة بأضرار وخيمة على البيئة خاصة من حيث انبعاث الغازات التي أدت إلى تلوث الجو والبحر، كما أنها في طريق الزوال، وهذا ما أدى بالكثير من البلدان عبر العالم إلى التوجه نحو الطاقات المتجددة. وتتوفر الجزائر على عدة مصادر للطاقات المتجددة يمكن استخدامها كبديل في إنتاج الكهرباء وهي تتمثل في الطاقة الكهرمائية، الطاقة الريحية، والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة الشمسية.

5-2-4- الحل السياحي:

يعتبر الساحل الجزائري الذي يمتد على طول 1600 كلم من الشرق نحو الغرب بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط من أجمل المناطق في العالم بما يتوفر عليه من مؤهلات طبيعية تتمثل في المناخ المعتدل وخضرة الطبيعة وزرقة البحر... ومؤهلات عمرانية وبنيات تحتية من مدن وأرياف سياحية جميلة، وشبكة من طرق المواصلات ومركبات وفنادق... يمكنه أن يكون فضاء سياحي اقتصادي هام مدر لثروة في المستقبل كما هو ساري في البلدان التي تقع في شمال البحر الأبيض المتوسط مثل: (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا...) ولتحقيق هذا المطلب الرئيس يؤكد الباحث أنه ينبغي اتخاذ الإجراءات التالية:

1-سن ترسانة قوية من الاجراءات والقوانين النوعية لتفعيل الاقتصاد السياسي الساحلي.

2-هدم البنايات العشوائية على السواحل وترك مسافة أكثر من100 متر بين الأماكن العمرانية والبحر مثلما تنص على ذلك القوانين الدولية .

3-جعل المدن الكبرى الساحلية مثل الجزائر، وهران، عنابة، بجاية، جيجل... مدن سياحية.

4-إنشاء محطات لتصفية المياه المستعملة للقضاء على تلوث مياه الأودية والبحر.

5- إنشاء مدن وقرى سياحية جديدة وتزويدها بكل الوسائل الضرورية.

5-2-5- الحل المائي(الأزمة المائية) :

إذا كان حل الأزمة المائية في بلادنا يتطلب العديد من الإجراءات الفعالة والمتنوعة تختص بشؤون حسن التسيير وتوفير التكنولوجيا وحفر الآبار وإنشاء محطات التحلية بماء البحر وبناء السدود وغيرها. إلا أنه في رأينا أن أولوية الحلول ذات الأهمية البالغة التي من الواجب اتخاذها والتركيز عليها نحو المستقبل هي في المقام الأول ضرورة تنويع إنتاج الكهرباء من مصادر مختلفة (البترول، الغاز، الرياح، الشمس) لتوفيرها بصفة كافية ومستدامة للاستجابة لزيادة الطلب على المياه من طرف القطاعات المختلفة. وتدخل الكهرباء في العديد من المشاريع المائية مثل إنجاز محطات التحلية بماء البحر، وضخ وجلب المياه من الآبار الجوفية العميقة وخاصة بالصحراء، وضخ المياه من السدود وتوصيلها إلى السكان في المدن والقرى.

كما يتطلب حل الأزمة الغذائية كذلك ضرورة توفير المياه الزراعية الكافية وذلك بوضع سياسة محكمة تتمثل في القضاء على التوسع العمراني للمدن الشمالية على حساب الأراضي الخصبة المنتجة التي تتلقى كمية كبيرة من منسوب مياه الأمطار وتسقى بواسطة السدود. و بالتوازي مع الاجراء السابق يجب تعمير الهضاب العليا لتحويل السكان من المدن الشمالية. هذا الاجراء من شأنه في حالة تطبيقه أن يحقق لنا الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية ويحل أزمة الغذاء.

وأخيرا، نظرا لازدياد الطلب على الماء بفضل النمو السكاني المرتفع يتطلب اللجوء إلى مياه البحر المالحة كبديل للمياه العذبة خاصة وأن بلادنا تمتد على طول 1600 كلم من السواحل وهذا في الأغراض المناسبة والقابلة للاستعمال مثل: إنشاء المسابح بماء البحر ومحطات المعالجة، إطفاء الحرائق، وتنظيف الأماكن العامة داخل المدن مثل الساحات العمومية والشوارع والطرق...هذا الاجراء سيسمح بالاحتفاظ على كمية كبيرة من منسوب المياه العذبة لاستعمالها في الشرب والسقي الزراعي.

5-2-6- الحل التربوي و الثقافي:

تعتبر سياسة التربية والتثقيف والإعلام المتطور من أهم ميزات الدول المتقدمة. وتلعب المدارس والجامعات والمساجد ووسائل الإعلام المختلفة والأنترنت دورا هاما في تشكيل الوعي الجماهيري لدى أفراد المجتمع، وتحقيق نقلة نوعية حضارية به في جميع مكوناته الدينية والوطنية والتاريخية والسياسية والثقافية والعلمية والاجتماعية وتكوين القيم والاتجاهات.

ومن هنا، فليس أولى من هذه المؤسسات المختلفة في التركيز على تنويع البرامج التربوية والثقافية لدى الجماهير ومن ثم نشر الوعي السياسي الذي يعتبر الشرط الضروري لتحقيق الديمقراطية خاصة عند أولئك الذين يمتهنون السياسة دون إغفال مختلف الفئات الاجتماعية والعمرية أينما كانت وحيثما وجدت. ونشر كذلك الوعي البيئي بين المواطنين لأهمية الحفاظ على الجزائر الخضراء التي لا تمثل سوى 3 % من مساحة البلاد، هذه البيئة التي تتوفر على الحقول والغابات والمياه والحيوانات والطيور والهواء النقي، الأمر الذي يقتضي حمايتها للأجيال المستقبلية.

إن هذا الوعي هو الذي يوحد عقول السلطات والجماهير العريضة ويحقق القفزة النوعية في التنمية، فالوعي هو الذي جعل من الاتحاد السوفيتي السابق

الذي يعد من أكبر دول العالم المتحضر ينقل معظم مدنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من حدوده الغربية المجاورة لأوروبا إلى الداخل خوفا من التدمير. وجعل انجلترا تبني مدن جديدة لسكان مدينة لندن تبعد عنها أكثر من 150 كلم، وجعل دولة البرازيل تنقل العاصمة من ريو دو جانيرو إلى برازيليا وتركيا من أسطنبول إلى أنقرة ونيجيريا من ليغوس إلى أبوجا والأمثلة كثيرة في هذا المجال أين أحرزت برامج سياسة التوعية أهدافا معتبرة. ويمكن أن تشمل برامج التربية و التوعية في بلادنا ما يلي:

1- الوعي الإسلامي: ويتضمن حب الله والرسول والعمل بالكتاب والسنة.

2- الوعي التاريخي والوطني: ويتضمن معرفة التاريخ وما يحمله من أحداث و ثورات.

3- الوعي السياسي والمدني: ويتضمن معرفة الحقوق والواجبات اتجاه الدولة والمجتمع.

4- الوعي البيئي: ويتضمن معرفة الطبيعة والحفاظ عليها.

5- الوعي الاجتماعي: ويتضمن معرفة كيفية العيش مع الآخرين في تعاون وسلام.

6- الوعي الثقافي: ويتضمن معرفة العادات والقيم الاجتماعية التي يختص بها مجتمعنا.

7- الوعي الصحي: ويشمل الصحة الجسمية والعقلية والنفسية والروحية.

8-الوعي المعلوماتي: ويتضمن التعامل الايجابي والاستغلال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات الحديثة.

وحتى تكون البرامج التربوية والثقافية مفيدة وفاعلة يجب أن تزود بكافة المعلومات بصورة ثابتة ومستمرة حتى تكون مقنعة للجمهور وبالتالي تكون ناجحة وفاعلة في تحريك الناس نحو التعبير عن أراءهم بوعي وصدق وحماس[38].

الخلاصة و التوصيات:

حاولنا في هذا المقال تبيان المخاطر الناجمة عن أزمة الحضارة المعاصرة على الأفراد والمجتمعات والدول عبر العالم حيث قمنا بتفكيك هذا المفهوم إلى مكوناته الأساسية المكونة له وقمنا بتحليلها ودراستها، ثم بينا كيف أثرت سلبا في الدولة والمجتمع بالجزائر في مختلف المجالات بعد الاستقلال نتيجة الاحتكاك بدول الغرب وتقليد سياسته وثقافته. واستنتجنا أن أهم مخاطر أزمة الحضارة المعاصرة في الجزائر تكمن في الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والمائية التي نحياها اليوم. وقمنا بتقديم نموذج تصوري علاجي من أجل التصدي لها أو التقليل من مخاطرها وأبرز محاوره تتمثل في البدء بالإصلاح السياسي" **إنشاء دستور جديد دائم**" الذي يسمح بالتوجه نحو دولة مدنية تسودها الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ثم يليه الإصلاح العمراني الذي يهدف لتوظيف الإقليم الشمالي في الزراعة والسياحة وإقليم الهضاب العليا والصحراء للتعمير والصناعة، أي بانجاز عاصمة وطنية جديدة وإحداث مدن أخرى وتوسيع المدن الموجودة ، و يهدف هذا المشروع لحل الأزمة الإقتصادية والإجتماعية للسكان ويعطي كل إقليم أهميته ووظيفته الخاصة به. كما بينا أيضا إلى ضرورة الحرص على الجانب التربوي والثقافي في التوعية لأنه يعتبر البوصلة و الركيزة الأساسية في عملية التنمية. وتوصلنا في الأخير إلى أن هذا النموذج المقترح قد يكون واقي من شدة وحدة تأزم هذه الأزمات في المستقبل و معين في علاجها ، إذا ما توفرت الإرادة والرغبة السياسية مع تعزيز الوعي الاجتماعي و الديمقراطية التشاركية.

واستنادا إلى ما تم عرضه ومناقشته في الورقة، فيتقدم الباحث بالتوصيات التالية، وهذا تفصيلا لما يمكن استخلاصه من دراستنا لأزماتنا المتعددة، التي تطرقنا إليها كما يلي:

-ضرورة توفير إدارة حكومية مرنة في تسيير الأزمات الكبرى تسهر باستمرار على الوقاية منها والحد من خطورتها.

-ضرورة إقامة جسر تواصلي بين الجامعات ومراكز البحث العلمي مع الإدارة الحكومية والوزارات المختصة من أجل مكافحة الأزمات.

- ضرورة إشراك المجتمع المدني وكذا الإعلام والسلطات المحلية في إتخاذ القرار لمعالجة الأزمات المتفشية.

المراجع والهوامش:

1-استعرنا هذه الفكرة، وبشئ من التصرف عن افتتاحية مجلة 15-21 (التونسية)، العدد الثامن،السنة الثانية 14،4 هـ1984، ص2.

2-عمر عبيد حسنة: **مراجعات في الفكر والدعوة والحركة**"، من إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي (أمريكا) ط1992،2، ص.84

3-ولاء البحيري :" **إدارة الأزمة**"، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مفاهيم ، العدد 38، فبراير 2008، ص9.

4-د. ماجد المساعدة: " **الأزمات والاعلام والعلاقات العامة**"، دار الثقافة، الأردن، ط1433،1هـ، ص .19

5-محمد رشاد الحملاوي: **"إدارة الأزمات"**، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث)، 1977، ص ص5-.10

6-د. محمود جاد الله: "**إدارة الأزمات**"، دار أسامة، الأردن، ط1، 2010، ص.9

7-معجم الادارة، د.إبراهيم بدر الخالدي، دار أسامة: الأردن، ط1، 2011م، ص 33.-32

8-عبد الرحمان ابن خلدون:" **المقدمة**"، ص461.

9-حسن السعيد : " **حضارة الأزمة ماذا قبل الانهيار**؟، دار الهدى، ط1، بيروت، لبنان،2003، ص 41.

10-دورية قراءات سياسية (أميركا)18: 142.

11-تاريخ الحضارات العام ، م. س.17:1.

12-حسن السعيد: مرجع سبق ذكره، ص41.

13- د.عواطف عبد الرحمن:"**أزمة العولمة الرأسمالية بين الوهم والحقيقة** "، متاح على الرابط:

https://gate.ahram.org.eg

14- أ.د.عبد الله محمد عبد الرحمن :" **النظرية في علم الاجتماع**"، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 2003،
ص.449

15-Carolina Acedo Dardo and Malgora Zurazska : « **Effective Crisis and E mergency Responses in the Multinational Corporation**».ISBN.978.1-7178431,Publishim by Enerald .2017.P-P:169-204.

16-مفيد الزيدي :" **موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**"،ج 3-4، دار سامة للنشر والتوزيع،عمان،2004،
ص 1093.

17- الدكتور محمد عصفور: " **أزمة الحريات في المعسكر الشرقي والغربي**"، ط1، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1961، ص6.

18--M. AMANI :« **Un milliard d'habitants dans les bidonvilles** », dossier, in Hebdo Maghreb,n°41 ,du jeudi 3 octobre au mercredi 5 novembre 2008,P18

19-Antoine BAILLY Gérard DORCEL : «**Etats-Unis** », Géographie Universelle, éd Berlin Reclus, Paris,1994,P49.

20-Antoine BAILLY Gérard DORCEL:op cit ,P 77

21- د. خالد القضاة : " **التقنيات الحديثة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والبيئية**"، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان،977، ص 207.

للمزيد من الاطلاع ينظر: سيد قطب :"**الإسلام ومشكلات الحضارة**"، دار الشروق، القاهرة،.1992

22- وتولد ريبكز بنيسكي : " **ترويض النمر**"، الكفاح من أجل السيطرة على التكنولوجيا، ترجمة فاخر عبد الرزاق جعفر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،1990 ، ص.77

23- الدكتور خالد القضاة: مرجع سبق ذكره، ص191-.192

24-د.محسن أحمد الخضيري: "**إدارة الأزمات**" منهج إقتصادي إداري لحل الأزمات، القاهرة، مكتبة مدبولي، بدون سنة النشر،ص.28

25- د. محي الدين صابر: " **التغير الحضاري وتنمية المجتمع**"، صيدا (د-ت)، ص.96

26- Ali EL-KENZ : « **Au fil de la crise** » :5 étude sur l'Algérie et le monde arabe , Alger :Bouchene - ENAL , 1993 PP 47-48.

27- عميرة (جودة): " **المشاكل البيئية المترتبة عن النمو السكاني في الجزائر**"، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الانسانية، العدد السادس ، جويلية 2005، ص116.

-للمزيد من الاطلاع ينظر: مصطفى فلاح:" **الجزائر العاصمة بين أزمة الكثافة السكانية والتوسع العمراني" دراسة سوسيولوجية من أجل عاصمة وطنية جديدة**، أطروحة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر(2)، 2010.

28-عميرة (جودة): مرجع سبق ذكره، ص116.

29-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(CNES): " **مشروع التقرير التمهيدي حول الماء في الجزائر، من أكبر رهانات المستقبل**"، الدورة العادية الخامسة عشر، ماي 2000، ص9.

– للمزيد من الاطلاع ينظر: مصطفى فلاح: "**أزمة المياه والمجتمع في الجزائر**" أطروحة دكتوراه العلوم، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر2018 .

30-الديوان الوطني للاحصائيات، عدد سكان الجزائر بلغ 40.04 مليون نسمة في يناير 2016 (الخبر أونلاين/وأج/19 أفريل 2016. متاح على الرابط:
http://www-elkhaber.com/press/articles.

31-Ministère de l' Aménagement du Territoire et de l'Environnement : « **Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement** » , Alger, 2005, P 209 - 210.

32-عليوة السيد: "**صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة**"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص .251

33-أحمد إبراهيم أحمد: "**إدارة الأزمات: الأسباب والعلاج**"، القاهرة، دار الفكر العربي،2020، ص ص(32-33).

34-عشماوي سعد الدين: "**إدارة الأزمة**"، الإمارات، مجلة الفكر الشرطي، م5، 1996، ص199.

35-الأعرجي عاصم محمد ود. قامسة مأمون محمد: "**إدارة الأزمات: عناصر إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية في أمانة عمان**": دراسة ميدانية لمدى المهن الكبرى"، الرياض، معهد الإدارة العامة، م39،ع4 ،2000 ، ص 177.

36-د. جمال علي زهوان: " **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**"، ط1، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2005، ص 33-35 37-د. جمال علي زهوان: مرجع سبق ذكره، ص 36.

38-د. خالد القضاة : نفس المرجع، ص177.